



بلاغ

تم يوم الاثنين 26 جانفي 2015 بمقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتقنيوجيا المعلومات والاتصال عقد اجتماع مطول بين وفد وزاري ولجنة التفاوض عن طلبة المعاهد التحضيرية للدراسات الهندسية ومعاهد ومدارس تكوين المهندسين بالإضافة إلى ممثلين عن عمادة المهندسين والنقابة الوطنية للمهندسين التونسيين.

وتم خلال هذه الجلسة الاتفاق على النقاط التالية:

- توحيد مسالك الدخول إلى مدارس المهندسين العمومية وال الخاصة عن طريق المناظرة الوطنية أو المناظرة الخصوصية، مع تحديد عدد البقاء المخصصة للطلبة التونسيين بمؤسسات التعليم العالي الخاص في الهندسة بـ 30 بالمائة من مجموع البقاء في الدراسات الهندسية كحد أقصى خلال السنة الجامعية 2015-2016 على أساس أن تنزل تدريجيا إلى 25 بالمائة بعنوان السنة الجامعية 2016-2017 ثم 15 بالمائة خلال العودة الجامعية 2017-2018.
- إجراء عمليات تفقد لمؤسسات التعليم الهندسي الخاص وتكون لجنة متابعة في الغرض.
- ارجاء النظر في إسناد الرخص الجديدة في التعليم الهندسي الخاص إلى حين مراجعة كراس الشروط.
- تكوين لجنة تعنى بتطوير منظومة التكوين الهندسي وبمراجعة كراس الشروط المنظم للقطاع تنطلاقاً أشغالها في منتصف شهر فيفري القادم، وتضم كافة المتدخلين في القطاع على أن يكون من بين أعضائها ممثلين عن عمادة المهندسين والنقابة الوطنية للمهندسين التونسيين والطلبة.
- مزيد دعم المؤسسات الهندسية العمومية بالتجهيزات الازمة.
- حث المؤسسات الهندسية العمومية على تحفيز برامج التكوين والاختصاصات المتاحة حسب متطلبات سوق الشغل.

هذا وتم الاتفاق على أن تكون عودة الطلبة إلى الدراسة في أقرب الأجال لتحقيق هذه المطالب.